□ اتساع إطار الجمعيات والاتحادات النسائية ذات الطابع الخيري بشكل عام، وعدم التطور في هذه الجمعيات؛ إذ أنها لاتزال تعمل وفق لوائح وأهداف ما قبل ١٩٦٧، وضعف إشراكها في مجالات الأنشطة المختلفة وبشكل خاص في العمل النقابي على تنوعه، إذ يلاحظ التقصير الشديد في اشراك المرأة في النقابات العمالية، على سبيل المثال، رغم أن الكثير من النساء طرقن ميدان العمل في مصانع العدو ومؤسساته، فلم يجر الالتفات الى هذا القطاع الكادح من النساء من أجل تأطيره وتنظيمه في اطارات العمل النقابي، رغم كونها حاجة ملحة وماسة. كذلك ضعف اشراكها في باقي النقابات وان كان الأمر يختلف نسبيا في قطاع الطلاب.

ومن الملاحظ ان هذا لاينطبق على وضع المرأة في الداخل بل وفي الخارج أيضا، مما يضعف دورها بعدم فتح مجالات واسعة أمام تأطيرها وتنظيمها وتطوير وعيها لقضيتها الاجتماعية. كذلك ضعف اشراكها في اللجان الوطنية الأخرى المشكّلة في الأرض المحتلة لقيادة العمل كلجان الدفاع عن الأرض والهيئات الوطنية الأخرى.

□ ضعف دور التنظيمات الفلسطينية في تشكيل المنظمات النسائية وتنظيمها، في الداخل والاعتماد على العمل النخبوي في القطاع النسائي.

ولا شك أنه يقع على عاتق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عبء أساسي، بالتعاون مع كافة المنظمات الشعبية الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية والهيئات الوطنية العاملة داخل الأرض المحتلة وخارجها، في النضال الجاد من أجل النهوض وتطوير دور المرأة الفلسطينة في الأرض المحتلة ونضالها، لبلورة الحركة النسائية بشكل ثوري كي تضطلع بمهامها الوطنية، آخذين بالاعتبار ضرورة العمل على:

□ تنظيم النضال النسائي في الأرض المحتلة ومركزته بخلق أشكال توحيدية بين الجمعيات والاتحادات القائمة.

□ النضال من أجل اعادة خلق الاتحادات والجمعيات على صورة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وفق لوائحه ودستوره وأهدافه.

□ توسيع القاعدة الشعبية للاطارات التنظيمية القائمة بالعمل على اجتذاب القطاع الواسع من الجماهير النسائية الفقيرة والكادحة إلى حركتها النضالية.

□ تطوير برامج ونضالات الأشكال القائمة كي تحقق مصلحة كافة جماهير النساء في الأرض المحتلة.

□ النضال من أجل تطوير النضال السياسي للشعب الفلسطيني وتنظيم العمل الجبهوي بين كافة التنظيمات الوطنية والديمقراطية الفلسطينية.